من المثالية العقيمة إلى البراغماتية الصارمة
استراتيجية ترمب تجاه "الطغاة"

مركز طوى للدراسات ـ وحده الابحاث

كتبت مجلة (ذي ايكونميست) تعليقًا على اعلان البيت الأبيض لاستراتيجية الأمن القومي في 5 ديسمبر 2025 بأنها: "قد تصيب الحلفاء بالذعر، وقد تثير بهجة الطغاة"[1].

تمثل وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأميركية البوصلة الرئيسية التي توجّه السياسة الاميركية الخارجية والدفاعية. فهي ليست مجرد وثيقة إدارية، بل تجسيد رؤية الرئيس وفريقه للعالم، وللتهديدات المزعومة التي تواجهها أمريكا، وللوسائل اللازمة لمواجهتها.

وتعد الوثيقة ـ على الرغم من كونها غير ملزِمة للكونغرس ـ نصًا تأسيسيًا يعلن للعالم ملامح رؤية الإدارة الجديدة: ما الذي تحسبه تهديدًا؟ أين ترسم حدود المصالح القومية؟ ما دور الديمقراطية وحقوق الإنسان؟ وكيف توزّع ثقلها بين القوة الصلبة والقوة الناعمة؟

وتختلف الوثيقة عن الخطابات السياسية اليومية في أنها تعكس رؤية استراتيجية متكاملة تحكم السياسات اللاحقة، إذ تُستَخدم من قبل وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، ووكالات الاستخبارات كمرجع رسمي في إعداد السياسات التنفيذية. ولذلك تمثل مصدرًا مهمًا لقراءة تحولات العقل الاستراتيجي الأميركي، خاصة في لحظات

[1] Donald Trump's bleak, incoherent foreign-policy strategy, Economist, December 5th, 2025; https://www.economist.com/united-states/2025/12/05/donald-trumps-bleak-incoherent-foreign-policy-strategy

الانتقال بين إدارات ذات توجهات متناقضة كما حدث عند انتقال السلطة من أوباما إلى ترمب.

الأمن القومي التقليدي والأمن الموسّع

ارتبط مفهوم الأمن القومي تاريخيًا بحماية سلامة الأرض وقدرة الدولة العسكرية، لكن بعد الحرب الباردة، توسّع المفهوم ليشمل:

- الأمن الاقتصادي
- الأمن التكنولوجي
- الأمن الإنساني المتعلق بالحقوق والرفاه والمشاركة السياسية[2].

هذا التطور يعني أنّ أمن الدولة لا يتحقق فقط عبر الجيوش، بل عبر شرعية سياسية ومؤسسات مستقرة. لكن هذا التوسّع اصطدم بإدارات أميركية متعاقبة تعيد تعريف الأمن وفقًا لخطابها الأيديولوجي الخاص، كما في حالة استراتيجية ترمب للأمن القومي في 2017 و2025.

لعقود طويلة، تبنى الخطاب الرسمي الأميركي، خاصة بعد الحرب الباردة، فكرة أن نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الأميركي. لكن وثيقة عام 2017، التي أصدرتها إدارة الرئيس دونالد ترامب، شكلت تحولًا جذريًا في هذا الخطاب. فقد أبرزت مفهوم "الواقعية المبدئية"، ووضعت "المنافسة بين القوى العظمى" في صدارة أولوياتها، مما بدا وكأنه يتسامح، بل ويشجع، التعاون مع الأنظمة السلطوية طالما أنها تخدم المصالح الأميركية المباشرة.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل استراتيجيات الأمن القومي الاميركي بعد الحرب الباردة وحتى عهد ترامب (2025) من خلال مقارنة مفاهيمية وتطبيقية بين وثائق الأمن القومي لإدارات كلينتون وبوش وأوباما وبايدن وترامب، مع اتخاذ العلاقة مع المملكة السعودية، كنموذج لكيفية تجسيد هذه الاستراتيجيات على أرض الواقع.

الإطار المفاهيمي لاستراتيجية الأمن القومي الأميركي

[2] Buzan, Barry, People, states, and fear : an agenda for international security studies in the post-cold war era, New York : Harvester Wheatsheaf, 1991, pp.127ff, 237

قبل الخوض في المقارنة، من الضروري فهم الإطار العام الذي صيغت فيه هذه الوثائق.

تعدّ استراتيجية الأمن القومي إحدى أهم الأدوات التي تصدر عن السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة، إذ تلزم قانونيًا بموجب قانون غولدووتر - نيكولز لعام 1986، الذي فرض على الرئيس إعداد وثيقة تحدّد مصادر التهديد وأولويات القوة الأميركية، وآليات توظيف الأدوات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية لتحقيق المصالح العليا للدولة[3]. وهذا القانون يلزم الرئيس بتقديم تقرير سنوي إلى الكونغرس حول استراتيجية الأمن القومي، بهدف توحيد الرؤية بين وزارة الدفاع والخارجية ووكالات الاستخبارات.

وقد شهدت استراتيجيات الأمن القومي الأميركي تطوّرًا بحسب الظروف السياسية والامنية في العالم:

- في الحرب الباردة: كان المحور الأساسي للأمن القومي الاميركي هو الاحتواء ومواجهة الاتحاد السوفياتي.

- ما بعد الحرب الباردة (كلينتون): جرى التركيز على "التوسع الديمقراطي" والانخراط في الاقتصاد العالمي.

- في عهد بوش الابن (بعد 11 سبتمبر): تحوّل إلى "الحرب على الإرهاب" و"جدول أعمال الحرية" حيث ربط بين الإرهاب والأنظمة الاستبدادية.

- في عهد أوباما: ركز على "القيادة من الخلف، والقوة الناعمة، وبناء التحالفات متعددة الأطراف.

- في عهد بايدن: استمرار على نهج سلفه فجاءت استمرارًا معدَّلًا لمقاربة أوباما في: الاعتماد على التحالفات، التركيز على الدبلوماسية، اعتبار الصين التحدّي الأول.

- ترامب: جاء بمفهوم "أمريكا أولاً" الذي يركز على السيادة الوطنية والمصالح الاقتصادية والأمنية المباشرة.

---

[3] PUBLIC LAW 99-433—OCT. 1, 1986; https://www.govinfo.gov/content/pkg/STATUTE-100/pdf/STATUTE-100-Pg992.pdf

نتناول هنا التحول الجذري في فلسفة استراتيجية الأمن القومي الأميركية عبر أربع إدارات متعاقبة. وتركز الدراسة على التغير في موقف الولايات المتحدة من الأنظمة الشمولية والاستبدادية، وتفترض أن وثيقتي 2017 و2025 تمثلان قطيعة مع الماضي، حيث انتقلت السياسة الأميركية من إطار ليبرالي ـ دولي يربط الأمن بنشر الديمقراطية، إلى إطار "واقعي مبدئي" يضع المصالح الجيوسياسية والاقتصادية المباشرة فوق القيم. ولإثبات هذه الفرضية، تتخذ الدراسة من العلاقة الأميركية ـ السعودية نموذجًا تطبيقيًا، تحلل من خلاله كيف تجسد هذا التحول من الضغوط الإصلاحية في عهد بوش، والبرود الوظيفي في عهد أوباما، إلى التحالف الاستراتيجي غير المشروط في عهد ترامب، والذي بلغ ذروته في التعامل مع قضية اغتيال الصحفي جمال خاشقجي في 2018.

تعمل الدراسة على تحليل المحتوى للوثائق الرسمية ودراسة الحالة المقارنة، للوصول إلى استنتاج مفاده أن "أمريكا أولاً" لم تكن مجرد شعار، بل تجسيد لإعادة تعريف جذري لمفهوم الأمن القومي الأميركي.

بداية يمكن القول، لطالما ارتبطت الهوية الأميركية على الساحة العالمية بفكرة "الاستثنائية"Exceptionalism؛ أي الاعتقاد بأن للولايات المتحدة رسالة خاصة في نشر الحرية والديمقراطية. تجسد هذا المفهوم في وثائق استراتيجية الأمن القومي التي صدرت بعد الحرب الباردة، حيث كانت قيم حقوق الإنسان والحكم الرشيد جزءًا لا يتجزأ من الخطاب الرسمي، وإن بدرجات متفاوتة. لكن انتخاب دونالد ترامب في عام 2016 جاء بشعار "أمريكا أولاً" الذي تحدى بوضوح هذا الإرث.

أثارت وثيقة استراتيجية الأمن القومي لعام 2017 (تمامًا وبالقدر نفسه وربما أكثر وثيقة استراتيجية الأمن القومي لعام 2025) جدلًا واسعًا، ليس فقط بسبب لهجتها الحادة ضد الحلفاء، بل بسبب صمتها المدوي حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان. بدت الإدارة متسامحة، بل ومتحالفة، مع أنظمة شمولية طالما أنها تخدم المصالح الأميركية في مواجهة منافسين جدد كالصين وروسيا.

من هنا، تنشأ إشكالية الدراسة الرئيسية: كيف تحول الموقف الأميركي الرسمي من الأنظمة الاستبدادية عبر وثائق استراتيجية الأمن القومي لإدارات بوش وأوباما

وترامب، وما هي الانعكاسات العملية لهذا التحول على العلاقة مع حليف استراتيجي رئيسي مثل السعودية؟

للإجابة عن هذا السؤال، سنقوم بتحليل مقارن لاستراتيجيات الأمن القومي على مدى أربع رئاسيات، وستستخدم العلاقة مع السعودية كعدسة مكبرة لفهم كيفية انتقال الفكر الاستراتيجي من المثالية الصورية إلى البراغماتية الصارمة.

صراع الواقعية والليبرالية في السياسة الخارجية الأميركية

يمكن فهم التحولات في السياسة الخارجية الأميركية من خلال صراع تيارين نظريين رئيسيين في العلاقات الدولية:

1 ـ الليبرالية الدولية: ترى هذه النظرية أن السلام والأمن يمكن تحقيقهما من خلال نشر الديمقراطية، وتعزيز التعاون الاقتصادي، وتقوية المؤسسات الدولية. تفترض أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، وبالتالي فإن نشر الديمقراطية يخدم الأمن القومي الأميركي على المدى الطويل[4]. كان هذا التيار هو المهيمن في خطابات إدارات كلينتون وبوش (خاصة بعد 11 سبتمبر) وأوباما (بشكل أكثر اعتدالاً).

2ـ الواقعية: تفترض هذه النظرية أن النظام الدولي فوضوي، وأن الدول تسعى أولاً وقبل كل شيء لبقائها وزيادة قوتها. العلاقات الدولية هي صراع على المصالح، والقوة (العسكرية والاقتصادية) هي العملة الرئيسية. الأخلاق والقيم يجب ألا تقود السياسة الخارجية إذا تعارضت مع المصالح الوطنية[5]. يمثل خطاب إدارة ترامب، بتركيزه على "السيادة" و"المنافسة بين القوى العظمى"، تجسيداً واضحاً لهذا المدرسة.

تعتمد هذه الدراسة على منهجين رئيسيين:

ـ منهج تحليل المحتوى النوعي: سيتم تحليل نصوص وثائق استراتيجية الأمن القومي للأعوام 2002 (بوش)، 2010 (أوباما)، و2022 (بايدن) و2017 و2025 (ترامب). وسيركز التحليل على المصطلحات والمفاهيم الرئيسية المتعلقة بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، وطبيعة التحالفات، وتحديد التهديدات.

---

[4] Russett, Bruce M, Grasping the democratic peace : principles for a post-Cold War world, Princeton, N.J. : Princeton University Press, 1993, p.54ff

[5] Kenneth Waltz, Theory of International Politics, Addison-Wesley Publishing, Philippine, 1979, ch.4

وستتم دراسة العلاقة الثنائية بين الولايات المتحدة والمملكة السعودية عبر الفترات الزمنية الأربع كحالة تطبيقية. سيساعد ذلك على ربط التحولات النظرية في الوثائق بالسياسات والمواقف العملية على أرض الواقع.

إدارة جورج بوش الإبن 2001 - 2008: "جدول أعمال الحرية"

جاءت وثيقة عام 2002 في أعقاب هجمات 11 سبتمبر، ولفتت إلى أن أمن أمريكا مرتبط بنشر الحرية في العالم.

أ ـ السياق والوثيقة:

ربطت الوثيقة بشكل مباشر بين الإرهاب والأنظمة التي "تقمع شعوبها وتحرمها من الكرامة والحرية"، ناظرة إلى أن الظلم الذي يولد في الداخل يهدد العالم الخارجي[6]. وجاء في الوثيقة: "إن أمريكا ملتزمة بجدول أعمال الحرية..فالتنمية والديمقراطية والكرامة الإنسانية لا يمكن فصلها عن الأمن والازدهار". وحدّدت "الدول المارقة" و"المستبدين الذين يرعون الإرهاب" كأعداء مباشرين.

ب ـ تحليل الخطاب:

ـ الديمقراطية كأداة: لم تكن الديمقراطية مجرد قيمة، بل أداة استراتيجية لاجتثاث الإرهاب من جذوره. جاء في الوثيقة: "إن أمن أمريكا يتطلب تعزيز جدول أعمال للحرية يؤدي إلى السلام والكرامة الإنسانية في كل مكان"[7].

ـ التطبيق على السعودية: على الرغم من ضلوع 15 سعوديًا من أصل 19 خاطفًا في هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، بقيت السعودية حليفًا استراتيجيًا فيما يسمي الحرب على الإرهاب، ولذلك، لم تمارس إدارة بوش ضغوطًا حقيقية على الرياض لإجراء إصلاحات سياسية واجتماعية بل اكتفت بالجانب المتعلق بالموقف من الغرب وأتباع الديانتين اليهودية والنصرانية.

فقد طالب المسؤولون الأميركيون بمزيد من الانفتاح، وإلى معالجة خطاب الكراهية في المناهج التعليمية، مع دعوات بمنح المرأة حقوقًا أكبر. كانت العلاقة "ضرورية

[6] The National Security Strategy, The White House, September 2002; https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/nss/2002/

[7] The National Security Strategy, September 2002, ibid

ولكنها صعبة"، حيث كانت المصالح الأمنية (النفط، مكافحة الإرهاب) تتعارض أحيانًا مع دعوات الإصلاح الديمقراطي. فضغوط الإصلاح بعد 11 سبتمبر، كانت تتركز على:

ـ المناهج التعليمية: مطالبة بتجفيف مصادر التطرف الفكري في المدارس.

ـ الشفافية المالية: الضغط لوقف تمويل الجماعات المتطرفة.

ـ الإصلاح السياسي: دعوات خجولة جدًا لمزيد من المشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان.

وفي النتائج، كانت العلاقة "ضرورة قاسية"، وقد أدركت إدارة بوش الابن أن الضغط المفرط قد يهدد استقرار حليف نفطي حيوي، لكنها في المقابل لم تستطع تجاهل الأصولية التي ساهمت في ولادة 15 من 19 خاطفاً شاركوا في هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001. كانت سياسة بوش تجاه السعودية تجسيدًا للمفارقة الليبرالية: التعاون مع نظام استبدادي لتحقيق هدف ليبرالي أوسع (القضاء على الإرهاب).

إدارة باراك أوباما (2009-2016) - القوة الناعمة والبراغماتية الحذرة

أ ـ السياق والوثيقة: ورثت إدارة أوباما حربين مكلفتين (العراق وأفغانستان) وأزمة مالية عالمية. كانت أولويتها هي إعادة بناء التحالفات، وتعزيز القوة الناعمة، وتجنب المغامرات العسكرية الكبيرة[8].

فقد تراجع الخطاب الأيديولوجي في عهد أوباما لمصلحة دبلوماسية أكثر براغماتية وتعددية. وركزت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الصادرة في فبراير 2015 على "التعاون متعدد الأطراف" و"بناء قدرات الآخرين". ورغم أنها أشارت إلى أهمية الديمقراطية، إلا أنها فعلت ذلك بلغة أقل حدة، معتبرة أن "دعم الديمقراطية يجب أن يتم على أساس مبادئ القانون العالمي وحقوق الإنسان". لم تعد الديمقراطية هدفًا عسكريًا بقدر ما كانت قيمة تسعى الدبلوماسية الأميركية لتعزيزها.

[8] National Security Strategy, The White House, May 2010; https://obamawhitehouse.archives.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf

بالقياس الى وثيقة استراتيجية الأمن القومي الصادرة في مايو 2010، نجد أن ثمة تركيزًا في وثيقة 2015 على "القيادة من خلال القوة " و"البناء على أساس المصلحة والقيم المشتركة". خفتت حدة الخطاب حول نشر الديمقراطية، وحل محله التركيز على "الحكم الرشيد" و"المجتمع المدني" كعناصر للاستقرار[9].

وعليه، تحوّل التركيز من الإرهاب كتهديد وحيد إلى تحديات عابرة للحدود مثل الأوبئة، وتغير المناخ، والأزمات الاقتصادية، بالإضافة إلى صعود المنافسين.

وتمحورت استراتيجية أوباما حول:

ـ إعادة بناء التحالفات

ـ التعاون الدولي

ـ الاعتراف بتراجع القوة الأميركية النسبي

ـ دعم التحولات الديمقراطية بوصفها عنصرًا من "الأمن المستدام"[10].

وفي الوثيقة ورد النص الصريح على أنّ: "الديمقراطية وحقوق الإنسان ليستا قيمًا فحسب، بل جزء من مصلحة قومية أميركية"[11].

ـ الازدواجية البنيوية: رغم لغته المثالية، لم يتجه أوباما إلى إعادة تعريف العلاقات مع السلطويات العربية جذريًا، إذ بقيت السعودية "شريكًا ضروريًا"، فيما استمرت العلاقات الدفاعية.

وقد تباينت المواقف الاميركية السعودية، إذ دعمت إدارة أوباما (في البداية) التحولات الديمقراطية في تونس ومصر، وهو ما أثار قلق الرياض التي رأت في ذلك تهديداً لاستقرار أنظمة المنطقة، قبل أن تتطابق المواقف إزاء ثورات: اليمن والبحرين وسورية وتاليًا قيادة ثورة مضادة في مصر في يوليو 2013 أطاحت حكم الاخوان وأعادت حكم العسكر المتحالف مع الولايات المتحدة والسعودية..

---

[9] ibid

[10] National Security Strategy, White House, February 2015; https://shorturl.at/QRRlF

[11] Ibid, p.19

وكان أوباما قد مارس ضغوطًا رمزية في بعض الملفات، خصوصًا خلال الربيع العربي، على الأقل في السنة الأولى قبل أن يشارك في توفير الغطاء للمبادرة الخليجية لاحتواء الثورة اليمنية في ابريل 2011، والتزام الصمت حيال انتهاكات السلطات الخليفية في مواجهة الثورة البحرينية وتاليًا دخول قوات درع الجزيرة في منتصف مارس 2011. كما لم يبد أوباما موقفًا متشددًا من الانقلاب على الثورة المصرية في يوليو 2013، الذي سمح لثورة مضادة قادتها السعودية والامارات وإعادة انتاج الحكم العسكري الشمولي الى مصر. بكلمات أخرى، رغم خطاب أوباما حول دعم الديمقراطية، استمرت واشنطن في التحالف مع حلفاء غير ديمقراطيين (السعودية، مصر بعد 2013)، والاقتصار على الضغط الرمزي والخطاب النقدي أحيانًا، وحضور قوي للغة "القيم" في الوثيقة.

وقد شهدت العلاقة الأميركية ـ السعودية برودًا ملحوظًا. وظهرت خلافات حول الربيع العربي (حيث دعمت واشنطن التحولات الديمقراطية في البداية)، والاتفاق النووي الإيراني الذي عارضته الرياض بشدة، والتدخل العسكري في اليمن، كلها أدت إلى توترات.

ولناحية الاتفاق النووي مع ايران في عام 2015، فإن السعودية أبدت غضبها الشديد بصورة علنية (كما عبّر عن ذلك السفير السعودي في واشنطن ولندن تركي الفيصل، والوليد بن طلال)، إذ رأت الرياض أن الاتفاق يمثل تقبلاً أميركيًا للهيمنة الإيرانية الإقليمية، بينما رأته إدارة أوباما على أنه أفضل وسيلة لمنع حصول إيران على سلاح نووي.

وفي مقابلة شهيرة مع مجلة "ذا أتلانتيك"، وصف أوباما دول الخليج بأنها "ركّاب مجانيين" (free riders) "يجب عليها "المشاركة" في تأمين منطقتهم[12]. كما طالب أوباما بتقاسم النفوذ بين ايران والسعودية، وكان هذا التصريح تجسيدًا للرؤية الأوبامية الذي يميل الى تبادل المصالح وليس التحالف الأيديولوجي المقدس[13]. وكانت انتقادات حقوق الإنسان أكثر وضوحًا في الخطاب العام.

---

[12] The Obama Doctrine, The Atlantic, April 2016;
https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/04/the-obama-doctrine/471525/

[13] The Obama Doctrine, The Atlantic, April 2016;

وتمثل الحرب على اليمن ملفًا خلافيًا في الظاهر، مع أن اعلانها في 25 مارس 2015 من قبل وزير الخارجية السعودية عادل الجبير كان من واشنطن في عهد إدارة أوباما. كانت توقعات الرياض اعلى من واشنطن، إذ أبدت الإدارة الأميركية تحفظًا ظاهريًا على التدخل العسكري الواسع في اليمن، معتبرة أنه حرب لا يمكن كسبها عسكريًا ويتسبب في أزمة إنسانية كارثية، ولكن بقيت تدفقات شحنات الأسلحة والمساعدة اللوجستية والفنية، والمشاركة الأميركية غير المباشرة قائمة بل ومحورية في الحرب.

استراتيجية الأمن القومي في عهد جو بايدن (2021 - 2024) - "المنافسة بين الديمقراطيات والأنظمة الاستبدادية"

صدرت الاستراتيجية في أكتوبر 2022 أي بعد مرور سنتين على ولاية بايدن، بسبب أحداث أفغانستان وأوكرانيا، ولذلك كانت باهتة إعلاميًا، وولأنها جاءت في ظلّ بيئة مشحونة، طغت الأحداث على الوثيقة نفسها، وكان تأثيرها على منطقة غرب آسيا محدودًا.

ومع ذلك، لم تختلف استراتيجية الامن القومي في عهد بايدن عن سابقتها في عهد اوباما بل هي امتداد لها، فلم تحمل تحولًا جذريًا كما فعلت:

- استراتيجية بوش 2002 (أجندة الحرية والحرب الاستباقية)
- أو استراتيجية ترامب 2017 ("أمريكا أولًا" والواقعية المبدئية).

بل جاءت استمرارًا معدَّلًا لمقاربة أوباما:

- الاعتماد على التحالفات
- التركيز على الدبلوماسية
- اعتبار الصين التحدّي الأول[14].

https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/04/the-obama-doctrine/471525/

[14] National Policy Strategy, The White House, October 2022; Biden-Harris Administration's National Security Strategy.pdf; https://shorturl.at/L7oAd

وهذا يجعل وثيقة بايدن أقل إثارة للجدل وأقل حضورًا إعلاميًا. ومع ذلك لم يلتزم بايدن عمليًا في عدد كبير من الملفات، فهناك فجوة كبيرة بين النص والممارسة في عهد بايدن:

ـ وعد بتركيز أكبر على حقوق الإنسان لكنه عاد واحتضن السعودية بعد أزمة خاشقجي.

ـ وعد بتقليص البصمة العسكرية في الشرق الأوسط، لكنه عاد وأرسل قوات إضافية بعد حرب غزة 2023.

ـ وعد بإعادة "المصداقية الأخلاقية" للولايات المتحدة، لكنه أدّى دورًا منحازًا تمامًا لإسرائيل بعد 7 أكتوبر 2023.

هذه التناقضات جعلت الاستراتيجية نظرية فقط، وليست إطارًا فعليًا لسياسة الإدارة.

فكانت الاستراتيجية تعلن بوضوح أن الأولوية الأميركية هي: الصين أولًا، روسيا ثانيًا، ثم كل شيء آخر. وهذا يعني أن المنطقة العربية لم تعد مركز الاستراتيجية الأميركية، مما جعل الاهتمام بالوثيقة في العالم العربي ضعيفًا.

ويمكن تلخيص ركائز استراتيجية الأمن القومي لبايدن 2022 في خمس قواعد رئيسية:

ـ الصراع العالمي الأساسي هو مع الصين بكونها المنافس الاستراتيجي الوحيد القادر على "إعادة تشكيل النظام الدولي"، وهي التحدّي العسكري ـ التكنولوجي الأول، والخصم الاقتصادي الأكبر.

ـ دعم الديمقراطية بوصفها أداة منافسة جيوسياسية

وعلى الضد من وجهة ترمب، يربط بايدن بين: قوة النظام الديمقراطي داخليًا ومكانة أميركا خارجيًا.

ـ الدبلوماسية أولًا..ثم القوة، فالإستراتيجية تعيد أولوية:

ـ العمل عبر التحالفات

ـ المؤسسات الدولية

ـ تخفيف التدخلات العسكرية المباشرة،

ـ الاعتماد على الردع الذكي بدل الحروب المباشرة.

4 ـ إعادة بناء القاعدة الصناعية والتكنولوجية الأميركية، إذ تؤكد الاستراتيجية على:

ـ سلاسل التوريد الآمنة

ـ الطاقة النظيفة

ـ السيطرة على الصناعات الاستراتيجية، الرقائق، الذكاء الاصطناعي، وجي 5.

ـ منع الصين من التفوق التكنولوجي.

5 ـ الشرق الأوسط في المرتبة الثالثة ضمن الأولويات

بايدن لا ينسحب من الشرق الأوسط، لكنه يضعه ضمن سياسة الاحتواء وليس القيادة، عبر:

ـ منع إيران من امتلاك سلاح نووي

ـ دعم إسرائيل

ـ منع روسيا والصين من ملء الفراغ

ـ إدارة العلاقة مع السعودية دون دفع باتجاه إصلاح سياسي جوهري.

في تقييم وثيقة استراتيجية الأمن القومي في عهد بايدن، يمكن أن نلحظ عودة مصطلحات مثل "الديمقراطية" و"حقوق الإنسان" و"القيم" بقوة إلى صلب الوثيقة بعد أن كانت مختفية في عهد ترمب (2017 ـ 2020). إذ جاء: " ستواصل الولايات المتحدة الدفاع عن الديمقراطية حول العالم، حتى مع استمرارنا في العمل داخليًا للارتقاء بمفهوم أمريكا المكرس في وثائقنا التأسيسية". ووجه انتقادات للدول غير الديمقراطية ولا سيما الصين وروسيا التي تدمج، حسب الوثيقة، "الحكم الاستبدادي مع سياسة خارجية رجعية"، والذي قد يمكنها من "تقويض العمليات السياسية

الديمقراطية في دول أخرى"، وكذلك: "تصدير نموذج غير ليبرالي للنظام الدولي"[15]. فيما أكّد مستشار الامن القومي جاك سوليفان في مؤتمر صحافي في البيت الأبيض في 24 أبريل 2023: "إن قيادتنا تعتمد على قوة مثالنا... سننافس بفعالية لبيان أن الديمقراطيات لا تزال هي أفضل نموذج لتحقيق رفاهية الشعوب"[16].

وبرغم التركيز على القيم، فإن الوثيقة لم تكن تدعو للتدخل العسكري بنشر الديمقراطية على طريقة بوش. بدلاً من ذلك، ركزت على "المنافسة الاستراتيجية" و"القوة الشاملة" (مجموع القوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والقيمية) لهزيمة المنافسين الاستبداديين.

كما أعادت الوثيقة التأكيد على أهمية التحالفات والشراكات متعددة الأطراف (مثل الناتو والحلفاء في آسيا)، معتبرة أنها ميزة تنافسية حاسمة للديمقراطيات ضد الأنظمة الفردية.

وفي تطبيق ذلك على الحالة السعودية، تبدو هنا المفارقة بين الخطاب والممارسة، حيث أظهرت سياسة بايدن تجاه السعودية واحدة من أكبر المفارقات بين خطابه المعلن وممارساته العملية.

في بداية ولايته، تعهد بايدن بجعل السعودية "دولة منبوذة " بسبب قضية خاشقجي. وقّع في عام 2021 على قرار تخصيص استخباراتي يلزم الكونغرس بالإبلاغ عن مسؤولية كبار المسؤولين السعوديين عن الجريمة، وهو ما اعتبر رسالة قوية.

ولكن تلك الصرامة تراخت فيما تبخرت الوعود بالمحاسبة والعقاب، ومع تصاعد أزمة الطاقة العالمية بعد الحرب في أوكرانيا، وارتفاع أسعار النفط، والحاجة إلى بناء تحالف عربي ضد النفوذ الروسي والإيراني، بدأت الإدارة الأميركية في إعادة العلاقة مع الرياض.

وفي يوليو 2022 قام بايدن بزيارة تاريخية إلى جدة، والتقى بالملك سلمان وولي العهد محمد بن سلمان. كانت صورة المصافحة بينهما رمزًا للخضوع الواقعي لمتطلبات

---

[15] ibid

[16] White House Press Briefing by National Security Advisor Jake Sullivan, April 24, 2023; https://www.whitehouse.gov/briefing-room/press-briefings/2023/04/24/press-briefing-by-national-security-advisor-jake-sullivan/

الجيوسياسة. برر بايدن زيارته بأنها ضرورية "للمصالح الأميركية" ولمنع روسيا والصين من ملء الفراغ في المنطقة.

ذهب بايدن إلى أبعد من ذلك، حيث أصبحت الإدارة الأميركية راعية أساسية للمفاوضات الهادفة إلى التطبيع بين السعودية والكيان الاسرائيلي، وهو ما يعد إنجازًا استراتيجيًا كبيرًا لواشنطن.

الخلاصة في حالة بايدن: سياسة "المنافسة بين الديمقراطيات والأنظمة الاستبدادية" اصطدمت بمنطق المصلحة. ولذلك، وجدت إدارة بايدن نفسها في تناغم مع الرياض وتعاون وثيق مع نظامها الاستبدادي لتحقيق أهداف استراتيجية. وإن ما فسّر على أنه انزعاج أخلاقي طوته الضرورة الجيوسياسية والمصالح الحيوية القصوى.

ترمب 2017/ 2025 بين الواقعية المبدئية والتسامح مع السلطويات

مثّلت استراتيجية الأمن القومي في عهد ترمب التي جمعت بين "الواقعية المبدئية" وتهميش القضية الديمقراطية ذروة الفصاحة البراغماتية الأميركية. فلم تعد امريكا الترمبية معنية بحقوق الانسان أو الديمقراطية أو حكم القانون أو القيم الليبرالية، بل المصلحة التي تتحقق عن طريق "القوة" تلويحًا أو ممارسة.

إدارة دونالد ترامب (2017-2020) - "الواقعية المبدئية" وتقديس المصالح

مصطلح "الواقعية المبدئية" يعني أن السياسة يجب أن تستند إلى رؤية واقعية للمصالح الوطنية، وليس على مثاليات أيديولوجية. جاء في الوثيقة: "سواء أكان الشركاء ديمقراطيين أم لا، فإنهم يشاركوننا مصالح مشتركة". تم إسقاط مصطلح "نشر الديمقراطية" تقريباً بالكامل، وحل محله التركيز على المنافسة الاستراتيجية مع الصين وروسيا كتهديد وجودي[17].

[17] National Security Strategy of United States of America, The White House, December 2017; https://trumpwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf

فمصطلح "الواقعية المبدئية" يحيل إلى السياسة كرؤية واقعية للمصالح الوطنية، بيد أن "المبادئ" هنا ليست الديمقراطية، وإنما السيادة الوطنية وعدم التدخل في شؤون الآخرين. وقد تمّ وضع "المنافسة الاستراتيجية مع الصين وروسيا" في صدارة التهديدات الوجودية. ماعدا ذلك، بما في ذلك الإرهاب، أصبح تهديدًا ثانويًا.

أ ـ السياق والوثيقة: جاءت وثيقة 2017 لتعكس رؤية ترامب الشعبوية والقومية. لقد رفض فكرة أن على أمريكا أن "تصلح العالم"، وركزت بشكل حصري على المصالح الأميركية المباشرة[18].

فقد مثلت الوثيقة قطيعة واضحة مع سابقاتها. لقد أزالت الديمقراطية وحقوق الإنسان من صلب الاهتمامات الأمنية، وركزت على أربعة محاور أساسية: حماية الوطن، تعزيز الرخاء الأميركي، الحفاظ على السلام من خلال القوة، وتعزيز النفوذ الأميركي.

ب ـ تحليل الخطاب

فيما تميّزت استراتيجيات كلينتون وبوش وأوباما بدرجات مختلفة بالواقعية الليبرالية التي تجمع بين القوة وبين نشر الديمقراطية، فإن ترمب نظّر لما سمّاه "الواقعية المبدئية"، وهي مقاربة ترى أن:

ـ العالم تحكمه صراعات القوى

ـ وأنّ الدولة القوية ذات السيادة أهم من النظام الدولي

ـ وأنّ القيم الأميركية تُذكَر في الخطاب، لكن المصلحة هي المعيار الحاسم[19].

تراجع موقع الديمقراطية وحقوق الإنسان

بالمقارنة مع وثائق بوش وبايدن وأوباما، تُظهر استراتيجية ترمب:

ـ غياب مصطلحات مثل الانتقال الديمقراطي

---

[18] National Security Strategy of the United States of America, The White House, December, 2017; https://trumpwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf

[19] Allen L. Keiswetter, Trump's national security strategy: implications for the Middle East, Middle East Institute, January 20, 2018; https://shorturl.at/X1Wr4

ـ تغييب أي ذكر لـ"دعم الحريات الأساسية"

ـ استبدالها بخطاب عن "احترام سيادة الدول"[20].

التسامح مع الأنظمة السلطوية كخيار استراتيجي

1 ـ إعادة تعريف قيمة الحليف: في رؤية ترمب، يصبح الحليف مهمًا إذا:

ـ اشترى سلاحًا بكميات كبيرة

ـ دعم الموقف الأميركي من إيران

ـ ضخّ استثمارات في الاقتصاد الأميركي[21].

لا يُسأل الحليف عن نظامه السياسي، بل عن منفعة العلاقة، ويستند ترمب في ذلك على قناعة مفادها أن محاولة تغيير أنظمة الحكم في دول أخرى هي مضيعة للوقت والموارد، بل وقد تضر بالمصالح الأميركية. الأهم، من وجهة نظره، هو بناء تحالفات قائمة على صفقات أو ما يعرف بـ "الدبلوماسية المعاملاتية" (Transactional Diplomacy) لمواجهة المنافسين الرئيسيين. هذا المنطق يبرّر بشكل تلقائي التقارب مع أي نظام، مهما كان استبداديًا، طالما أنه يشتري الأسلحة الأميركية، ويعارض إيران، ويوفر قاعدة لوجستية. وسوف تتعزز هذه الرؤية في استراتيجية الأمن القومي في ولاية ترمب الثانية والصادرة في نوفمبر 2025.

2ـ ممارسة فاصلة بين القيم والمصالح، وقد تجلى ذلك في تعامل الإدارة مع:

ـ الحرب على اليمن

ـ الاعتقالات السياسية في السعودية

ـ قضية جمال خاشقجي.

حيث جرى إعلاء "المصلحة الأمنية" و"صفقات السلاح" على كل اعتبارات أخرى[22].

---

[20] ibid, p.46

[21] ibid

[22] ترامب يُكافئ جرائم الحرب السعودية بالأسلحة، هيومان رايتس ووتش، 20 مايو 2017، الرابط: https://shorturl.at/RQ0N2

يشكّل هذا التحول عودة إلى نموذج الحرب الباردة، حين كان دعم الأنظمة العسكرية مؤسسًا على منع تمدد الخصوم وليس تحسين الحكم. لكن الجديد عند ترمب أنّ التسامح ليس اضطرارًا استراتيجيًا، بل خيارًا معلنًا.

بالنظر إلى السعودية كنموذج تطبيقي - تجليات "أمريكا أولاً"، حيث لا نموذج آخر أفضل منه لتوضيح هذا التحول. ويظهر ذلك في "شهر العسل" مع ترامب متمثّلًا في:

ـ الزيارة التاريخية (مايو 2017): كانت السعودية أول محطة لترامب في رحلته الخارجية الأولى. وتكررت الزيارة في مايو 2025. فكان اختيار الرياض أول محطة لترامب في الخارج حمل إشارة سياسية قوية لناحية:

ـ تأكيد أن السعودية حليف محوري في رؤية "أمريكا أولًا".

ـ توقيع صفقات سلاح واستثمار ضخمة قُدّمت بوصفها انتصارًا اقتصاديًا للداخل الأميركي. تمّ الإعلان عن صفقات أسلحة تاريخية بقيمة 110 مليارات دولار، إلى جانب صفقات أخرى تجارية بلغت، على نحو الاجمال، 420 مليار دولار، ولم يعد الحديث عن الإصلاح السياسي، بل عن "خلق وظائف في أمريكا" و"الازدهار المشترك". وقد أكد ترمب مرارًا أن إلغاء صفقات الأسلحة مع السعودية سيضر بالاقتصاد الأميركي ويفيد روسيا والصين.

ـ دعم مطلق لرؤية إبن سلمان: رحّبت الإدارة الأميركية بحماسة لافتة بخطة "رؤية 2030" وبالتغييرات الاجتماعية التي يقودها محمد بن سلمان (مثل قيادة المرأة للسيارة)، وتغاضت تماماً عن حملة الاعتقالات التي طالت الناشطين والمعارضين والمفكرين.

في قضية خاشقجي كاختبار نهائي، ورغم أن وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) خلصت بتأكيد عالٍ إلى تورط مباشر لولي العهد، فإن رد فعل ترامب كان لافتًا، حيث أصدر البيت الأبيض بيانًا في 20 نوفمبر 2018 بدأه بالنيل من ايران ثم دافع عن الرياض مشيدًا بمشترياتها من المنتجات الاميركية العسكرية والمدنية، ثم ألقى باللائمة على الضحية بنقله مواقف ممثلي النظام السعودي أن خاشقجي "عدو الدولة" وأنه

ينتمي إلى جماعة "الاخوان المسلمين"، ورفض اتخاذ إجراءات عقابية باستثناء تلك التي اعلنت عنها الحكومة السعودية[23].

كان التعامل مع قضية خاشقجي هو التطبيق الأكثر وضوحًا لفلسفة "أمريكا أولاً": لقد تم وضع القيمة الاستراتيجية والاقتصادية للسعودية فوق حياة إنسان ومبادئ حقوق الإنسان التي طالما ادعت أمريكا الدفاع عنها.

فهناك تحالف غير مشروط بين الرياض وواشنطن، إذ أصبحت السعودية في عهد ترامب الحليف الأهم في غرب آسيا، ليس بسبب قيمها، بل بسبب دورها كحاجز في مواجهة إيران وكزبون ضخم للمنتجات الأميركية.

صورة ترامب والملك سلمان والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وهم يضعون أيديهم على كرة زجاجية مضيئة كانت رمزاً لتحالف "محور إقليمي" بقيادة أميركية.

ـ العلاقة الشخصية: تطورت علاقة شخصية قوية بين صهر ترامب ومستشاره جاريد كوشنر وولي العهد السعودي محمد بن سلمان، مما خلق قناة دبلوماسية موازية تجاوزت المؤسسات التقليدية.

عاد ترمب في ولايته الثانية التي بدأت في يناير 2025 إلى شعار "أمريكا أولًا"، ولكن بجرعة هائلة من "التوحّش"، متوسّلًا استراتيجية "السلام بالقوة" كسلاح يريد فرضه على العالم، وأن أمريكا المقتدرة عسكريًا، يمكنها السيطرة على ثروات العالم، عن طريق "محاربة المخدرات" في امريكا اللاتينية (النفط الفنزويلي مثالًا)، والمعادن النادرة (في أوكرانيا)، وأموال الخليج (السعودية وقطر والامارات). إن شهية الهيمنة مفتوحة على بلدان عديدة في العالم وحيث تكون الثروات الطبيعية. وينطلق ترمب من فكرة أن امريكا لديها ميزة التفوق العسكري ولا بد من استغلالها في معالجة مشكلات امريكا الاقتصادية وفي إثراء الشركات الرأسمالية ولا سيما الشركات الحليفة له أو التي يديرها مقرّبون منه مثل جاريد كوشنر، وستيف ويتكوف، وفيل روفين، وستيفن

[23] Statement from President Donald J. Trump on Standing with Saudi Arabia https://trumpwhitehouse.archives.gov/briefings-statements/statement-president-donald-j-trump-standing-saudi-arabia/

روس، وجورجي بيريز، وستيفن شوارزمان، وكارل إيكان، ونيلسون بيلتز، وبيتر ثيل، وبرني ماركوس آخرين.

ما يميّز مقاربة ترمب للأمن القومي الأميركي في الولاية الأولى والثانية أنه يستند على منطق حمائي، قومي، صراعي[24]. وهو ما يصطلح عليه بالواقعية المبدئية والتي تعرّف بحسب وثيقة استراتيجية الأمن القومي بأنها:

ـ الاعتراف بمركزية المنافسة بين القوى

ـ التأكيد على أن "الدول القوية ذات السيادة" هي أفضل ضمان للسلام

ـ الإقرار بأن الولايات المتحدة "مسترشدة بقيمها لكن منضبطة بمصالحها الحيوية[25].

هنا يتم تحويل "القيم" إلى إطار لغوي فقط، بينما يُعاد تعريف الأولويات على أساس القوة والسيادة والصفقات الاقتصادية والدفاعية.

ويتجدد هنا السؤال المحوري: هل شكّلت استراتيجية ترمب قطيعة مع "أجندة الحرية" (بوش) و"الدعم المبدئي للديمقراطية" (أوباما) لصالح تسامح أكبر مع السلطويات الحليفة؟

ما يجمع بين الادارات الاميركية هو ما يمكن الاصطلاح عليه بـ "التنافر المعرفي"، فهناك عدم تطابق بين النظرية والسلوك، وحتى أولئك الرؤساء الذين بشّروا بنشر الديمقراطية أو حتى بمعاقبة الأنظمة الشمولية، وجدوا أنفسهم في حالة تطابق مع سياسات ترمب في أولوية المصلحة على المبدأ، وأن ما يجمعهم مع الدول الحليفة ليس القيم بل المصالح.

في العالم العربي، السعودية نموذج لنظام ملكي سلطوي ريعي يعتمد على مزيج من الشرعية الدينية/الريعية/الأمنية. وهي تمثّل أقوى حليف للولايات المتحدة في منطقة غرب آسيا. وفي ضوء الواقعية المبدئية التي تبناها ترمب، فإن التركيز هو على السيادة، وقوة الدولة، الصفقات، وتقليل الالتزامات الأخلاقية المعلنة، مع المحافظة

---

[24] 2017 National Security Strategy Perspective, Strategic Studies Quarterly Spring 2018; https://shorturl.at/RiR2s

[25] 2017 National Security Strategy: Question and Answer, National-Security-Strategy_2017_QA.pdf; https://shorturl.at/11HcB

على خطاب قيم عامة لتجميل السياسة. فقد وجّهت وثيقة استراتيجية الأمن القومي في ولاية ترمب الثانية والصادرة على تحديد دقيق للمصلحة الوطنية ينص على:

"منذ نهاية الحرب الباردة على الأقل، دأبت الإدارات الأمريكية على نشر استراتيجيات الأمن القومي التي تسعى إلى توسيع تعريف "المصلحة الوطنية" لأمريكا، بحيث لا يُنظر إلى أي قضية أو مسعى خارج نطاقها. لكن التركيز على كل شيء يعني التركيز على لا شيء. لذا، يجب أن يكون تركيزنا منصبًا على مصالح الأمن القومي الأساسية لأمريكا"[26].

بكلمات أخرى، إن الالتزامات ـ النظرية على الأقل، التي وردت في استراتيجيات الأمن القومي السابقة حول دعم الديمقراطية وحقوق الانسان وغيرها لا تعكس مصلحة وطنية أميركية، التي تتفوق على شكل أنظمة الحكم، وأوضاع حقوق الانسان، والتركيز على المصالح المباشرة للولايات المتحدة، وهذا ما ورد في الوثيقة نفسها تحت عنوان "أولوية الأمم"، بما نصّه:

"من الطبيعي والعادل أن تضع جميع الدول مصالحها في المقام الأول وأن تحمي سيادتها. العالم يعمل على أفضل وجه عندما تعطي الدول الأولوية لمصالحها. ستضع الولايات المتحدة مصالحها في المقام الأول، وفي علاقاتها مع الدول الأخرى، ستشجعها على إعطاء الأولوية لمصالحها أيضًا. نحن ندافع عن الحقوق السيادية للأمم، ونعارض التجاوزات التي تنتقص من السيادة من قبل أكثر المنظمات العابرة للحدود تدخلاً، وندعم إصلاح هذه المؤسسات بحيث تساعد على تعزيز السيادة الفردية وتدعم المصالح الأمريكية بدلاً من إعاقتها"[27].

في تحليل التحول الذي مثّلته استراتيجية الأمن القومي الأميركية في عهد دونالد ترمب مقارنةً بالوثائق السابقة، من حيث موقع الديمقراطية وحقوق الإنسان في ترتيب الأولويات، وحدود التسامح مع الأنظمة الشمولية الاستبدادية، ننطلق من الإطار القانوني والسياسي لوثيقة "استراتيجية الأمن القومي" في النظام الأميركي، ثم تقارن بين خطاب كلٍّ من استراتيجيات كلينتون (2000)، بوش الابن (2002)، أوباما (2015)، واستراتيجية ترمب التي قدّمت نفسها تحت شعار "الواقعية المبدئية"،

[26] National Security Strategy of the United States of America, The White House, November 2025, p.8
[27] Ibid, p.9

مركزةً على مفهوم السيادة للدول القوية بدل أجندة "نشر الديمقراطية" التي طبعت مرحلة ما بعد 11 أيلول.

وتُطبَّق هذه المقارنة على الحالة السعودية بوصفها حليفًا رئيسيًا لواشنطن ونظامًا سلطويًا في آن واحد، عبر قراءة كيفية تناول الوثائق المتعاقبة لدور السعودية، ثم مقارنة النصوص الرسمية بالممارسة الفعلية في عهد ترمب: من زيارته إلى الرياض 2017، وصفقات السلاح، والتغطية على الانتهاكات في حرب اليمن، وصولًا إلى التعامل مع اغتيال جمال خاشقجي، ثم إعادة احتضان محمد بن سلمان في ولايته الثانية.

ملامح الاستراتيجية الجديدة

تمثل وثيقة استراتيجية الأمن القومي لعام 2025، المؤلفة من 33 صفحة قطيعة تامة ونهائية مع الإرث الليبرالي الدولي الذي هيمن على السياسة الخارجية الأميركية لأكثر من ثلاثين عامًا[28]. لم تعد الوثيقة تتحدث عن "نشر الديمقراطية" أو "القيم المشتركة" كأهداف استراتيجية، بل تركز بشكل حصري على المنافسة الجيوسياسية والاقتصادية الشاملة وتحقيق المصالح الأميركية المباشرة من خلال صفقات ثنائية غير مشروطة.

في هذا الإطار، تتعامل الوثيقة مع الأنظمة الشمولية ليس كـ "أنظمة يجب إصلاحها" أو "شركاء غير مريحين"، بل كـ "واقعيات جيوسياسية" يمكن التعاون معها بفعالية لتحقيق أهداف أميركا. وتعد المملكة السعودية النموذج الأكثر نجاحًا لهذه السياسة الجديدة، حسب مزاعم ترمب.

ـ تراجع التدخل العسكري: الاستراتيجية تنتقد سياسات بناء الدول والحروب الطويلة في الشرق الأوسط، وتفضل الردع العسكري الانتقائي بدل التدخل المباشر.

فاستراتيجية ترمب تركز على مبدأ "أميركا أولاً"، وتقليل التدخلات العسكرية في غرب آسيا (ومع ذلك لم تلتزم بهذا المبدأ بدليل انخراطها المباشر في الحرب على ايران في يونيو 2025)، وتعزيز الشراكات الاقتصادية والأمنية مع حلفاء محددين

[28] National Security Strategy of the United States of America, White House, November 2025; https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2025/12/2025-National-Security-Strategy.pdf

مثل السعودية. هذا يعني أن تأثيرها على الأنظمة الشمولية لن يكون عبر الضغط الديمقراطي، بل عبر تعزيز التعاون البراغماتي القائم على المصالح المتبادلة.

ـ إعادة ترتيب الأولويات: التركيز الأكبر على نصف الكرة الغربي (أمريكا اللاتينية) ومواجهة الصين، مع تراجع نسبي للاهتمام بالشرق الأوسط.

ـ التعامل الواقعي مع الأنظمة: لا تسعى لفرض الديمقراطية، بل للتعاون مع الأنظمة القائمة وفق المصالح المشتركة.

استراتيجية ترمب..سعوديًا

لم يكن تسامح ترمب مع النظام الشمولي في الجزيرة العربية مجرد سياسة، بل كان تجسيداً حياً لفلسفة "أمريكا أولاً". لقد أظهرت الإدارة أن مكانة السعودية كحليف ضد إيران، وكمشترٍ ضخم للسلاح، تفوق بأهميتها أي اعتبارات تتعلق بالديمقراطية أو حقوق الإنسان. هذا التحول لم يكن يعني فقط التسامح مع الاستبداد، بل يعني في جوهره إعادة تعريف "الأمن القومي الأميركي" ليقتصر على المصالح المادية والجيواستراتيجية، متخلياً عن دور أمريكا الملهمة.

يبقى السؤال مفتوحاً حول ما إذا كان هذا التحول يمثل "شذوذاً" تاريخياً في السياسة الخارجية الأميركية، أم أنه بداية لحقبة جديدة من البراغماتية الصارمة ستستمر حتى بعد رحيل ترامب.

إن استراتيجية ترمب ـ على مستوى الخطاب الرسمي وفي الممارسة ـ مثّلت تراجعًا عن مركزية الديمقراطية وحقوق الإنسان لصالح مقاربة أداتية ـ صفقية تجعل من التحالف مع الأنظمة السلطوية، ومنها السعودية، ركيزة لـ"أمن قومي" يُعاد تعريفه على أساس المصالح الاقتصادية والعسكرية وقضايا الطاقة، مع ما يحمله ذلك من تداعيات على المعايير الدولية لحقوق الإنسان وعلى الحركات الديمقراطية في المنطقة العربية. وعليه يمكن رصد نتائج زيارة ابن سلمان الى واشنطن في نوفمبر 2025 على النحو الآتي:

ـ تعزيز الشراكة الأمنية: في 18 نوفمبر 2025، وقّعت واشنطن والرياض أكبر حزمة تعاون منذ الثمانينيات، تضمنت اتفاق دفاع ملزم، تصنيف السعودية "حليف رئيسي من خارج الناتو".

ـ شراكات اقتصادية ضخمة: السعودية تعهدت باستثمار تريليون دولار في الاقتصاد الأميركي، إضافة إلى تعاون في المعادن الحرجة، الذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات.

ـ غياب الضغط الديمقراطي: الاستراتيجية لا تضع الديمقراطية كأولوية، بل تركز على "السلام عبر القوة" والتعامل الواقعي مع الأنظمة، مما يمنح السعودية مساحة أكبر للاستمرار في نموذجها السياسي دون ضغوط إصلاحية.

ـ توازن القوى الإقليمي: بقاء السعودية شريكًا أساسيًا يعزز نفوذها الإقليمي، خاصة مع تراجع الانخراط الأميركي المباشر في نزاعات المنطقة.

فالسعودية، بحسب استراتيجية ترمب الجديدة – هي النموذج المثالي للتحالف غير المشروط. وتعد العلاقة مع السعودية في هذه الوثيقة هي "قصة نجاح" التي يجب تكرارها في أماكن أخرى من العالم.

فمن جهة، تقدم السعودية ضمانات أمنية غير مسبوقة، واستثمارات تتجاوز التريليون دولار في البنية التحتية والتكنولوجيا الأميركية، وتضخ إمدادات النفط لخفض الأسعار العالمية عند الحاجة (لضرب اقتصاديات روسيا والصين)، وتقود عملية التطبيع التاريخي مع إسرائيل.

في المقابل، تحصل السعودية على معاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة (ضمانة "المظلة النووية")، ودعم مطلق في مواجهتها مع إيران، وضوء أخضر أميركي لطموحاتها الإقليمية، وتكنولوجيا عسكرية متقدمة بدون قيود.

وايضًا، تجاهل كامل لقضية خاشقجي وملفات حقوق الإنسان، حيث أصبحت هذه القضية "أمرًا من الماضي"، وأي إثارة لها في الإعلام أو الكونغرس يتم وصفها بأنها "أخبار كاذبة" أو "جزء من حملة معادية لأمريكا".

ـ يتم التعامل مع أي انتقادات لسجل حقوق الإنسان في السعودية على أنها محاولات لعرقلة "الازدهار المشترك" و"فرص العمل في أمريكا."

ويتصدر التقديمات الأميركية، تمكين محمد بن سلمان من العرش: إذ تقدم الإدارة الأميركية دعمًا كاملًا ومطلقًا لما وصفه ترمب "الملك المستقبلي"، الذي يعدّه "الشريك الموثوق به" الذي يمكنه تحقيق الاستقرار في المنطقة وتنفيذ رؤية أميركا.

وعليه، يتم تجاهل أي مخاوف بشأن سياساته الداخلية أو مغامراته الخارجية (مثل الحرب على اليمن)، طالما أنها تتماشى مع الأهداف الأميركية العامة في مواجهة إيران.

أما لناحية المخاطر والتحديات، فيمكن رصد الملاحظات الآتية:

ـ اعتماد متبادل: السعودية تحصل على مظلة أمنية أميركية، لكن مقابل التزامات مالية واستراتيجية ضخمة قد تقيد استقلاليتها.

ـ غياب الإصلاح السياسي: تجاهل ملف الديمقراطية قد يرسخ الأنظمة الشمولية ويؤجل أي تحول داخلي.

ـ تراجع الاهتمام الأميركي بالشرق الأوسط: رغم الشراكة مع السعودية، فإن الأولوية الأميركية ليست المنطقة، مما قد يترك فراغًا تستغله قوى أخرى مثل الصين وروسيا.

تخلق هذه الاستراتيجية بيئة دولية جديدة ومواتية للأنظمة الشمولية:

ـ الشرعية الدولية: من خلال تجاهل الولايات المتحدة لانتهاكات حقوق الإنسان، تفقد هذه القوة نادي "الضغط الأخلاقي" الذي كانت تستخدمه ضد هذه الأنظمة. هذا يمنحها شرعية دولية بحكم الواقع، ويشجعها على تصعيد قمعها الداخلي.

ـ فرصة استغلال النفوذ: تدرك هذه الأنظمة أن الولايات المتحدة أصبحت "للبيع". يمكنها شراء الدعم السياسي أو التكنولوجيا العسكرية أو غض الطرف عن سياستها الخارجية من خلال تقديم استثمارات اقتصادية أو صفقات أسلحة ضخمة.

ـ إضعاف المعارضة الداخلية: تفقد حركات المعارضة والمجتمع المدني في هذه الدول حليفًا خارجيًا وإن على مستوى الشكل. لم تعد واشنطن مصدر إلهام أو دعم، مما يضعف موقفها التفاوضي مع أنظمتها الحاكمة.

وهكذا، فإن الولاية الثانية لترامب، تمثل ليس مجرد عودة إلى سياساته السابقة، بل تطويرًا لها نحو شكل أكثر صرامة وانعزالية، حيث تُلغى القيم تمامًا من حسابات القوة. وفي هذا السيناريو، لن تكون السعودية مجرد حليف يتسامح مع استبداده، بل ستكون شريكًا أساسياً في تنفيذ رؤية "أمريكا أولاً" في نسختها الثانية، مما يرسخ تحولًا هيكليًا قد يستمر لعقود في طبيعة النظام العالمي.

وسوف يكون لهذه الاستراتيجية تداعيات من أبرزها:

ـ تآكل القوة الناعمة الأميركية: فقد أضعفت هذه الاستراتيجية من المصداقية الظاهرية للولايات المتحدة كمدافع عن حقوق الإنسان، ومنح أنظمة استبدادية أخرى ذريعة لتبرير قمعها.

فوثيقة استراتيجية الأمن القومي في ولاية ترمب الثانية تمثل إعلان نهاية حقبة ما بعد الحرب الباردة. لقد تم استبدال مبدأ "القوة الناعمة" و"نشر الديمقراطية" بـ "القوة الصلبة" و"الصفقات الصعبة".

ـ تشجيع الاستبداد: أرسل موقف ترامب من السعودية رسالة للعالم بأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لن تواجه عواقب حقيقية طالما أن النظام يخدم المصالح الأميركية.

ـ إعادة تشكيل تحالفات الشرق الأوسط: عزّز التحالف الأميركي ـ السعودي ـ الإماراتي في مواجهة "محور المقاومة"، مما يؤدي إلى مزيد من الاستقطاب في المنطقة، على الرغم من التعقيدات والتداعيات التي استولدتها الحرب العدوانية الاسرائيلية على غزة ولبنان وايران وسوريا واليمن وقطر..

النتائج:

أثبتت هذه الدراسة أن وثيقة استراتيجية الأمن القومي لعام 2017 وعام 2025 لم تكن مجرد تحول تكتيكي، بل كانت انقلابًا مفاهيميًا في طريقة نظر الولايات المتحدة لنفسها وللعالم. لقد قامت إدارة ترامب بإلغاء الربط التقليدي بين القيم الأميركية والسياسة الخارجية، واستبدالته بحساب براغماتي بارد ومباشر مستوحى من المدرسة الواقعية.

في الخلاصات، لقد تطوّر خطاب الأمن القومي الأميركي منذ نهاية الحرب الباردة حتى الآن، وبتنا أمام استراتيجيات متباينة:

ـ استراتيجية كلينتون: الأمن عبر الأسواق، حيث ركزت استراتيجية كلينتون على:

ـ العولمة

ـ التجارة الحرة

ـ مؤسسات الحكم العالمي

ـ الربط بين الديمقراطية و"اقتصاد السوق"[29].

فكان كلينتون يرى أن "الدول الديمقراطية أكثر سلمية واستقرارًا"، وعليه فإنّ توسيع السوق العالمية هو أيضًا توسيع للديمقراطية.

ـ استراتيجية بوش الابن (2002) وقد صدرت في سياق ما بعد 11 سبتمبر 2001.

استراتيجية قائمة على ثلاثة أعمدة:

ـ الحرب الاستباقية

ـ مكافحة الإرهاب عالميًا

ـ نشر الديمقراطية و"إنهاء الطغيان"[30].

كانت تلك أول مرة تُطرح فيها الديمقراطية ليس كقيمة، بل كـ"أداة أمن قومي"، أما الأنظمة السلطوية الصديقة ـ ومن بينها السعودية ـ فقد تم تجاوزها عمليًا رغم قوة الخطاب.

---

[29] A National Security Strategy for a New Century (1999/2000), The White House December 1999; https://shorturl.at/b85Rx

[30] The National Security Strategy, White House, VII. Expand the Circle of Development by Opening Societies and Building the Infrastructure of Democracy, September 2002; https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/nss/2002/text/nss7.html

وفي مثال استراتيجية ترمب، ليس هناك من رغبة أو مجرد التفكير في تغيير الأنظمة الشمولية مثل السعودية، بل تتعامل معها كحلفاء براغماتيين يخدمون المصالح الأميركية في الأمن والطاقة والتكنولوجيا. هذا يعزز استقرار الأنظمة القائمة لكنه يضعها أمام تحدي الاعتماد المتزايد على واشنطن، مع احتمال أن يؤدي تراجع الاهتمام الأميركي بالشرق الأوسط إلى إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية.